المؤتمر الفنّي الدوريّ الثاني عشر

لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

بيروت – ايلول ١٩٩٧

اتفاقية "اوروغواي" تضع الزراعة العربية امام تحديات من الواجب المحتم رفعها

مداخلة

الدكتور نبيــه غــانم

تعود الجذور التاريخية **الفلسفية لاتفاقية "اوروغواي"** التي افضت الى انشاء **"المنظمة العالمية للتجارة"**، الى المدرسة **الاقتصادية الكلاسيكية**، وتعتبر آراء آدم سميث منطلقا لها.

ومع نهاية الحرب العالمية الاولى، وما ترتب عليها من تغييرات هيكلية، اصابت المسارات الاقتصادية التي كانت سائدة وبصورة خاصة القيود الانمائية التي رافقتها، وجهت الى النظرية الكلاسيكية انتقادات هامة حول معالجتها للمتغيرات **الاقتصادية الطارئة، وحالات الركود، والبطالة** التي اصابت الاقتصاد العالمي، فبرزت الافكار **"الكنيزية"** التي كانت في اساس اتفاقية "برتون وودز" (Bretton Woods) عام ١٩٤٤ هذه الاتفاقية التي تمخّض عنها **صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي**، سعيا وراء تصحيح السياسات الاقتصادية والمالية بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصا في ما يتعلق بموازين مدفوعات الدول الاعضاء، وتحفيز عملية التنمية الاقتصادية.

وبعد نصف قرن تقريبا، اخذت مديونية دول العالم الثالث حجما كبيراً، قدّر سنة ١٩٩٣ بـ ١٧٦٦ مليون دولار اميركي، واصاب العجز معظم موازين **مدفوعات هذه الدول**، واعترى الوهن **نموّها الاقتصادي**، فوجهت الانتقادات من جديد الى المنظمة والبنك الدوليين، مما دفعهما لاعادة النظر في سياستهما الليبرالية التي ادت الى تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها العربية، مقابل اتجاهات مغايرة في اقتصادات الدول المتقدمة.

ولقد كان هذا الواقع حافزاً الى تنشيط المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في **اطار اتفاقية** "الغات" (GATT) ، **أي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة**، التي كانت قد بدأت فعلا في سنة ١٩٤٧ واستمرت عبر تسع جولات، كانت آخرها جولة "اوروغواي" وهي الجولة التي انتهت في الخامس عشر من نيسان ١٩٩٤ في مدينة مراكش، بحضور ١١٨ **دولة، بانشاء المنظمة العالمية للتجارة** التي بدأت عملها في أول سنة ١٩٩٥، ودعيت جميع دول العالم قاطبة الى الانضمام اليها، على اعتبارها نظاماً عالمياً جديداً، ينظّم التجارة الدولية ويستحيل البقاء ازاءه في عزلة، لما يترتب على ذلك من آثار سلبية.

والواقع، ان الدول النامية ومنها الدول العربية، تجد نفسها في هذا النظام الجديد امام امرين مترابطين : ضعف موقعها في هذا النظام من جهة، وعجزها **عن الانطلاق في مسيرة التنمية** من

جهة أخرى. والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما اذا كان النظام الجديد سيسهل مهمتها للخروج من اسر التخلف، او انه سيضع امامها عقبات جديدة تضاف للعقبات التي تواجهها حتى الآن.

ولا ندحة من التأكيد، ان لا مجال للهروب من مواجهة هذا الواقع، فاذا ما انعزلت عنه، او استسلمت اليه بدون تمحيص، تكون قد اضعفت فرصتها في التنمية او أضاعتها. ذلك انها ستستفيد حتما من احكامه سواء لجهة النصوص الاستثنائية والمزايا التفضيلية الموضوعة خصيصا لها، او لجهة اطالة فترات الانتقال بعد انتهاء المدد المقررة لها. شرط ان تلتزم الدول الصناعية المتقدمة بروح الاتفاق ونصوصه، فلا تكرر ما ألفته الدول النامية من قبول شكلي بالالتزامات، وتصرف عملي مناقضٍ لها.

وفي هذا البحث، سنقصر اهتمامنا على آثار اتفاق "اوروغواي" على الزراعة العربية محاولين ان نعطي لمحة خاطفة عن مضمون الاتفاق، فيما يعود لتجارة المنتجات الزراعية، وبصورة خاصة فتح الاسواق، ورفع الدعم المحلي للمنتجات الزراعية، وحماية النباتات والحيوانات، وسلامة الغذاء، ومن ثم استعراض الاثار والتغيرات المحتملة على الزراعة العربية، الى ان ننتهي الى التساؤل عن الموقف الذي يتعين على الدول العربية انتهاجه، لتخفيف الخسائر المترتبة على تطبيق الاتفاق، وتعظيم المنافع والمكاسب الناتجة عنه.

أولاً : مضمون الاتفاق حول تجارة السلع الزراعية :

يتعرض اتفاق الزراعة في اطار ما تضمنته نصوصه الى اربعة مواضيع اساسية : فتح الاسواق، ودعم الانتاج المحلي، ودعم الصادرات الزراعية، وحماية صحة النبات والحيوانات وسلامة الغذاء.

١- ولا شك بأن **فتح الاسواق** يعتبر الخطوة الاولى من المساعدة على تحرير الزراعة من الدعم والحماية، ولا سيما في الدول المتقدمة التي باتت تئن من تضخم اعباء الدعم وحماية المنتجين والمصدرين في آن معا.

- ماذا تتضمن هذه الخطوة؟

انها تتضمن **اولاً تحويل القيود غير التعريفية** على السلع الزراعية الى **قيود تعريفية ذات اثر حمائي موازٍ** للقيود غير التعريفية، اضافة الى التعهد بعدم الرجوع الى هذه الاخيرة بعد عملية التحويل.

ويعنى بالقيود غير التعريفية **الحصص الكمية، والرسوم المتغيرة** على الواردات، **واشتراط حد ادنى** لسعر المنتج المستورد، **والتمييز بين الدول**، وقيود **القطاع العام التجاري** على الاستيراد، **والتقييد الطوعي للصادرات**. وغيرها من الاجراءات والقيود المتعلقة بمرور المنتجات الزراعية عبر الحدود.

وتتضمن **ثانياً، تخفيض التعريفات المذكورة** اعلاه، وغيرها من التعريفات المفروضة على واردات المنتجات الزراعية، وذلك بنسبة ٣٦٪ في الدول المتقدمة، و ٢٤٪ في الدول النامية، تخفيضاً يتم في خلال ست سنوات في الدول المتقدمة، وخلال عشر سنوات في الدول النامية. ولا تلزم الدول الاكثر فقراً، او الوضيعة النموّ بأي تخفيض.

ويأتي الملحق رقم ٥ لاتفاق الزراعة على ذكر بعض الاستثناءات التي تقضي بالاحتفاظ بالقيود غير التعريفيّة بعد بداية سنة ١٩٩٥، اي بعد تاريخ دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ.

أمّا هذه الاستثناءات فهي متاحة في الحالات التالية :

(١) اذا كانت **واردات الدولة** من منتج زراعي معيّن أقل من **٣٪** من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي خلال فترة الاساس (١٩٨٦-١٩٨٨) .

(٢) اذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأي دعم تصدير خلال فترة الاساس المذكورة.

(٣) اذا كانت المنتجات خاصة بالبيئة والامن الغذائي، وغير خاضعة للاعتبارات التجارية.

(٤) اذا وردت القيود على المنتجات الزراعية الأولية، لا المجهزة والمصنعة.

(٥) اذا كانت الحصة الدنيا المسموح بها في السنة الاولى، دون ٤٪ من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي خلال فترة الاساس ويمكن زيادتها ٠,٨ ٪ سنوياً ولا تتجاوز ٨٪ خلال ست سنوات.

(٦) اذا كانت المنتجات الزراعية المستوردة هي من العناصر الغذائية التقليدية الاساسية للدول النامية (وذلك خلال فترة عشر سنوات فقط).

٢- وفيما يتعلق بالدّعم المحلّي للمنتوجات الزراعية، فان الدول الاعضاء المتقدمة تلتزم بخفض نسبة ٢٠٪ خلال ست سنوات من قيمة القياس الاجمالي للدعم المتوسطة في فترة الاساس، و ١٣,٣٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية. وتعفى من هذا الالتزام الدول الاكثر فقراً والأقل نموّاً.

وفي جميع الحالات، تترك للدول **حرية اختيار المنتجات** التي تراها ملائمة لاحداث الخفض.

وهنا ايضاً تؤخذ بالاعتبار **الاستثناءات التالية :**

(١) **اذا كانت قيمة الدعم المحلّي في الدول المتقدمة لا تزيد عن ٥٪** من قيمة الانتاج الكلي للدولة من المنتج الرئيسي، او ٥٪ من قيمة الانتاج الزراعي في السنة نفسها، **وتزاد النسبة الى ١٠ ٪ في الدول النامية.**

(٢) لا يخفض الدعم في الدولة النامية اذا كان المقصود منه تشجيع التنمية الزراعية والريفية، ويشمل ذلك دعم **الاستثمارات المتاحة** في القطاع الزراعي، ودعم **المدخلات** الزراعية المقدمة لذوي الدخل المحدود، والدعم الموجه **الى تشجيع المنتجات الزراعية المشروعة** الآيلة الى احلال المزروعات غير المشروعة كالمخدرات.

(٣) **وتستثنى**، وفي جميع الدول، المتقدمة منها، والنامية، **انواع أخرى** من الدعم الذي لا يعتبر ذا اثرٍ يذكر في التجارة، **شرط** ان يكون مقدماً من خلال **برنامج حكومي**، لا من خلال تحويلات من المستهلكين، ولا **ينطوي على دعم سعري** للمنتجين، كالخدمات والبحوث، ومكافحة الآفات، والتدريب، ومراقبة المعايير الصحية، والتسويق والترويج، والبنية الاساسية، وتخزين الغذاء، ودعم الغذاء، المقدم للسكان المحتاجين والمنكوبين بحوادث طبيعية، والتأمين الزراعي، وحماية البيئة.

(٤) وتستثنى من خفض الدعم **المدفوعات المباشرة في اطار برامج الحدّ من الانتاج.**

ويلاحظ بان اجراءات خفض الدعم تسمح لبعض الدول الاحتفاظ بمعدلات دعم مرتفعة لبعض **المنتجات تعتبرها هامة بالنسبة لها.** لأنّ نسبة التخفيض تسري على **المقياس الاجمالي** للدعم، لا

على الدعم الموجه الى كل سلعة على حدة، ممّا يخفف كثيرا من اثرها في فتح الاسواق امام الواردات الزراعية.

٣- وعلى صعيد دعم الصادرات الزراعية، فان الاتفاق يحظر تقديم أي دعم جديد، كما ينص على تخفيض **اعانات التصدير** القائمة حاليا في الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ من قيمة الدعم الاجمالي للصادرات الزراعية و ٢١٪ من كميات الصادرات الخاضعة منها للدعم في فترة الاساس وذلك خلال ست سنوات و ٢٤٪ و ١٤٪ في الدول النامية خلال عشر سنوات.

وهنا ايضاً يقتضي ذكر **الاستثناءات التالية** في الدول النامية :

(١) **الدعم الموجه** الى خفض تكاليف **تسويق** الصادرات الزراعية وشحنها ونقلها داخلياً وخارجياً.

(٢) الدعم على **قروض التصدير** وضماناتها.

(٣) الدعم على **تأمين الصادرات**.

(٤) **المعونات الغذائية** المصدرة الى الدول النامية.

وبالنسبة للدول عامة، يمكن للدولة المصدرة ان تستمر في اية سنة من السنوات الثانية وحتى الخامسة، بمعدلات من الدعم تزيد عمّا التزمت به بالنسبة لبعض المنتوجات المعيّنة في الجزء الرابع من جدول التزاماتها، بحد اقصى هو ٣٪ من قيمة الدعم و ١,٧٥ ٪ من كمية الصادرات المدعومة، وتلتزم اية دولة في حال **رغبت في منع تصدير** انتاج زراعي معين، ان تأخذ بالاعتبار **الامن الغذائي للدول** الاخرى الاعضاء في المنظمة، وتعفى من هذا الالتزام **الدول النامية**، ما لم تكن **مصدرة صافية** لهذا المنتج.

ويلاحظ فيما يتعلق بدعم الصادرات الزراعية، انه قد تمّ **تعريف وتحديد مستويات الدعم** تحديداً كميّاً خلال فترة الاساس. وهذا يعني عدم تمكن العضو من زيادة مستويات الدعم الى ما هو اعلى من المستويات المسجّلة، فضلا عن عدم تقديم أي دعم جديد للصادرات التي لم تكن تلقي دعما خلال فترة الاساس.

٤- واخيراً حول حماية صحة الحيوانات والنباتات وسلامة الغذاء، فان الاتفاق يعترف بحق الدول باتخاذ ما تراه ضروريا لهذه الحماية، شرط ان يكون ضمن الحدود العلمية، والاّ ينطوي على **تمييز متعسّف**، او **حماية مقنّعة** للسوق المحلي، وشرط مراعاة الشفافية، ونشر الاجراءات والقواعد المتخذة، وانشاء مكاتب قومية للتحرّي ... . وفي ذلك اساس جيّد، كان ولا يزال حتى الآن، موضوع نزاع في العلاقات التجارية الدولية، علماً بان ذلك سيشكل صعوبات ضخمة في تطبيق

المعايير الدولية بالنسبة للدول النامية، الامر الذي يثير قلقها من احتمال المخالفات خصوصاً في الفترة الاولى من تطبيق الاتفاق.

ثانياً :آثار الاتفاق على الزراعة العربية :

هذا هو مضمون الاتفاق الزراعي في نهاية جولة اوروغواي، فما هي **آثاره على الزراعة العربية بوجه عام.**

ممّا لا شك فيه ان لهذه الآثار وجهاً **سلبيا** وآخر **ايجابيا.**

والآثار السلبية ناتجة من واقع ان معاهدة "اوروغواي" **قد اعدّتها** دول بمعظمها **متقدمة** ذات **انظمة سياسية واقتصادية،** تتسم "بالليبرالية" وتختلف عن انظمة الدول النامية ومنها منظم الدول العربية، وما ليس خطأ منها في الاطار النظري بالنسبة للدول المتقدمة الليبرالية، قد يكون مسيئا، وغير مرغوب به وذا آثار اقتصادية واجتماعية سلبية في الدول ذات الانماط السوقية المختلفة كالدول النامية والمنخفضة الدخل.

(١) ولا شك بان زيادة الحالة التنافسية في السوق الدولية سيؤدي الى اتساع قدرة العرض السلعي للدول المتقدمة، فيما سيتّسم هذا العرض في الدول النامية **بالتباطؤ.** وسبب ذلك **انخفاض مرونة استجابة الموارد الزراعية للتغيير البنيويّ** للعرض، نتيجة تواضع عدد المبدعين، وتدني المهارات والامكانات التقنية، وعدم كفاءة البنى التحتية المساعدة، المؤدية جميعها الى زيادة العرض.

ومقابل ذلك فان مضمون اتفاقية "اوروغواي" سيؤدي الى ارتفاع التأثيرات الايجابية للناتج المحلّي في **الاقتصادات المتقدمة،** لارتفاع نسبة **مرونة استجابة** الموارد في مجال انتاج السلع بنتيجة زيادة الطلب الكلّي عليها.

وهكذا تتجه الاعباء الخسائر في اقتصادات الدول العربية النامية لانخفاض في استجابتها لتحويل الموارد الزراعية المستخدمة في انتاج السلع ذات الطلب المتسم بالتراخي وبالتالي انخفاض اسعارها، بالمقارنة مع السلع الزراعية التي تتسم بعد عشر سنوات بارتفاع الطلب، وبالتالي الاسعار، وذلك في حدود زيادة تتراوح بين ١ و ٨٪ نتيجة تحرير التجارة، عن الاسعار المتوقعة فيما لم يحدث التحرير.

اما الادعاء بان ذلك سيكون **حافزاً لتوسيع الانتاج في الدول النامية، فهو بطيء الاستجابة وغير مؤكد،** خصوصا وان انخفاض الدعم سيؤدي في هذه الدول الى حصول المزارعين على اسعار اقل، كما ان انخفاض التعريفات الجمركية سيؤدي الى انخفاض اسعارها المحلية.

(٢) **وللذين يقولون بقدرة الاقتصادات النامية للتحول الى الليبرالية** والاستفادة تالياً من سيادة مزايا السوق، يمكن القول بان في هذا القول **مسألة يحيط بها الكثير من الغموض** بسبب قيود واشكاليات عديدة ليس اقلّها كفاءة السياسات الكلّية وخصوصا المالية والنقدية، جهة الضرائب واسعار الصرف واقتصادات الحجم، وكفاءة الاداء. وتكون هذه الاشكالات كبيرة في بعض الدول بمقدار انخفاض الدخل فيها مقارنة مع الدول المتقدمة.

٣- كذلك فان اتفاقية "اوروغواي" ستؤدي الى **ارتفاع اسعار** السلع الزراعية **الغذائية الرئيسية** (كالحبوب مثلاً). **ومعظم الدول العربية** المنخفضة الدخل او النامية هي صافي **مستوردة للحبوب** مما يشكل بالنسبة اليها اتجاهاً غير ملائم لمعدل تبادلها التجاري، وبالتالي لميزان مدفوعاتها في ظل ندرة موارد معظمها النقدية الاجنبية او محدوديّتها.

ويضاف الى ذلك، انّ هذه الدول **ستحرم** من حصائل **تعريفاتها الجمركية**، ممّا يزيد من خسائرها نتيجة الغاء هذه التعريفات او خفضها.

وبالتالي فان الدول **العربية النامية ستحصد اعباء العجز**، في حين ان المنافع ستذهب الى دول الفائض في السلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب. بالنظر لمزاياها النسبية في انتاج هذه السلع، كمّا سيزيد صادراتها ويحسن موازينها التجارية.

(٤) ولقائلٍ بان الاستجابة لاتفاقية "اوروغواي" ستؤدي الى **سياسات ليبرالية** تشجع على **تدفق رأس المال الاجنبي** وتوظيفه في الاستثمارات الزراعية وخصوصا في انتاج المحاصيل النقدية، يجاب بان لهذا المتغيّر **اثاراً سلبية** ايضا وفي مقدمتها **اختلال التوازن بين الاستهلاك والادخار**. فالتوسع في الاستثمار الاجنبي سيؤثر في عائد الاستثمار وانخفاض هذا الاخير سيؤدي الى افضلية تزايد الميل الحدّي للاستهلاك على الميل الحدّي للادخار.

ويضاف الى ذلك ان **تدفقات رأس المال** الاجنبي الساعي الى **الاستثمار المربح**، انما هي تدفقات لاغراض **المضاربة**. فرأس المال سيسعى حيث العائد على الاستثمار اعلى من مثيله في موطنه الأصلي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.

وعليه فان انسياب رأس المال الى اسواق الدول النامية حسب الاتفاقية مسألة محاطة بالغموض وغير مؤكدة الحصول.

(٥) لقد ذكرت باستفاضة خلال العقود الماضية التأثيرات الايجابية للصادرات في النمو الاقتصادي، الاّ ان تجارب انمائية عديدة تشك في بعض جوانب هذه المقولة.

ويقول تايلر (Tyler) بان اقتصادات الدول منخفضة الدخل ليست في مستوى من التنمية بحيث تتحقق معها القدرة على الاستفادة من النموّ الموجّه بالصادرات.

ويؤكد غوبتا (Gupta) ان النّمو الاقتصادي يمكن ان يؤدي الى نمّو الصادرات الاّ ان ذلك يفترض توفّر مستوى معين من التنمية.

اما بورغرامي (Pourgrami) فيقول بان سياسة تشجيع الصادرات تعجلّ بالنمو الاقتصادي في الدول النامية، ولكن شرط ان يكون دخلها مرتفعا وصادراتها متنوعة.

ويضيف **عبد الرزاق الدبّاغ** ان تأثير الصادرات في معدّل النّمو يأتي من تحسن الكفاءة في توزيع الموارد ونّمو الطلب الكلّي وان هنالك تبايناً في قدرة الدول النامية على الافادة من التغير في التجارة الخارجية.

ويذهب إمري (Emery) الى ان الدول النامية تتميّز بالاقتصاد المزدوج او الثنائي، حيث ان الاستثمارات الاجنبية تتجه نحو قطاع السلع التصديرية وتتّسم بضعف التكامل مع القطاعات المحلية.

(٦) وممّا لا شك فيه ان الدراسات الموضوعة حتى الآن **مرتبطة بالاثار الاقتصادية وقلما تهتم بالعدالة الاجتماعية.**

وعلى سبيل المثال حول تطبيق الاتفاقات الزراعية، فان **اسعار المحاصيل** سوف تتسم **بالارتفاع.** وان المستفيدين هم اصحاب **المزارع الكبيرة** فيما ستتحمل **المزارع الصغيرة** خسارة اقتصادية في المدى المنظور. ممّا سيترتب عليه تباين واسع في توزيع الدخل في المجتمع الواحد ... كما ان انخفاض الاداء في الدول العربية النامية سيحملها اعباء اضافية كبيرة ما تنتفع به الدول المتقدمة، نتيجة المتغيرات السعرية.

واثباتاً لذلك، واذا ما اعتمدنا **التحليل الجزئي** فلقد اكدت الدراسات والتوقعات التي اجرتها منظمات دولية بما فيها البنك الدولي، بان **اسعار الحبوب سترتفع مقارنة باسعارها الحالية** وذلك نتيجة اسسهام اكثر من مصدر وفي مقدمتها : **خفض دعم الصادرات** او الغاؤه، **وتخفيف الدعم السعري للمدخلات** والمخرجات الزراعية، مما سيؤدي الى ارتفاع تكلفتها، ومن ثمّ اسعارها، الى انّ ذلك لن يحقّق التحفيز المرغوب بسبب **انخفاض المرونة السعرية للسلع الغذائية** من جهة، واتساع **الفئات** ذات الدخل **المنخفض** والتي يعتبر طلبها مقيداً من جهة ثانية.

وارتفاع اسعار السلع الغذائية بهذه الطريقة يفرض **اعادة توزيع الدخول بين المنتجين.** فصغار المزارعين ستتأثر دخولهم بالانخفاض باعتبارهم مشترين للحبوب بمقابل انخفاض انتاجهم ودخلهم من حيازاتهم الصغيرة، بحيث لن يكفي لتأمين طلبهم على الغذاء. وهذا يعني بان **المتغيرات السعرية** تتحكم بالدخل الحقيقي. وبمقابل ذلك فان ارتفاع اسعار الحبوب سيزيد من دخل المنتجين

الكبار على اعتبار ان طلبهم من الحبوب هو متواضع نسبة لدخولهم الحقيقية، وان ارتفاع اسعار الحبوب سيزيد ايراداتهم الصافية.

واضافة الى ذلك فان التغيّرات الهيكلية الناتجة عن اعادة استخدام الموارد ستؤدي الى مستوى **ادنى من العمالة وتزايد عدد العاطلين** عن العمل، ما يدفع الى تزايد الفئات الفقيرة او المقتربة من خط الفقر.

وعليه فان السياسات السعرّية الزراعية يجب ان تكون مترابطة مع السياسات الاقتصادية **الموءدية** الى التغييرات الهيكلية وبذلك فان الاسعار النسبية التي تعد محفزّاً للتوسع في بعض المحاصيل الزراعية تصبح ذات تأثير محدود اذا ساد اعتماد اوساط الانتاج على الاساليب التقنية التقليدية، وهي السائدة عموماً في المجتمعات النامية .

وهكذا فان معاهدة "اوروغواي" في السياسة السعرية الزراعية سوف تفيد كبار المزارعين على حساب صغارهم.

ولا شك بان جولة "اوروغواي" قد ابرزت جانباً من هذه الآثار السلبية على الدول النامية ومنها العربية فكان **القرار الوزاري المتعلق بالدول النامية** والاقل نمواً والتي تعتمد على الاستيراد الصافي للغذاء ممّا يضعها امام صعوبات قصيرة ومتوسطة الاجل في تمويل وارداتها الغذائية. ويشمل هذا القرار على الاجراءات التالية :

(١) مراجعة مستويات المعونات الغذائية دوريا بواسطة لجنة مختصّة، والقيام بمفاوضات مع الهيئات المختصة بزيادة المعونات، لاتباع الحاجات المشروعة للدول النامية.

(٢) وضع قواعد ارشادية لزيادة نسبة السلع الغذائية الاساسية التي تقدم الى الدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء بصورة منح او بشروط ميسَّرة.

(٣) إملاء طلبات المعونة الفنيّة والمالية للدول النامية من أجل تحسين الانتاجية وبنى القطاع الزراعي الاساسية، وتسهيل التمويل اللازم لهذه الاغراض من المؤسسات المالية الدولية.

اما الآثار الايجابية لاتفاقية اوروغواي فيمكن اختصارها بما يلي :

(١) ان هذه الاتفاقية تتيح للدول النامية تصدير المنتجات الزراعية التي تملك فيها مزايا نسبية هامة.

(٢) ان **الضوابط** التي ادخلتها الاتفاقية تكفل للدول النامية فض **النزاعات** التي يمكن بان تقوم بينها وبين الدول الاخرى بطريقة منصفة، فيما تظل الدول النامية الباقية خارج الاتفاقية، معرّضة للاجراءات التعسفية والانتقامية وذلك من جانب الدول الكبيرة التي لا تتأثر من انتقام الدول النامية في ضوء واقع ميزان القوى الخارجية.

(٣) **الارتفاع المتوقع في اسعار** السلع الزراعية المستوردة وتقلص المعونات الغذائية سوف **يحفزان الدول النامية على تحسين الانتاجية** في قطاعاتها الزراعية والتوسع في انتاجها الزراعي بوجه عام وان كان ذلك يصطدم ببعض الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي اشرنا اليها.

(٤) ان الاتفاق بما يتضمنه من القاء او تخفيف للقيود والاشتراطات، من شأنه ان يشجع على **الاستثمارات الاجنبية** وإن بشكل خجول كما تدل التجربة في عدد من الدول النامية حتى الآن ومع التحفظ الذي ابديناه اعلاه.

وهكذا فان **آثار اتفاق اوروغواي هي** بالنسبة للدول النامية بما فيها الدول العربية **خليط من الآثار السلبية والآثار الايجابية** ولكن ما تلاحظه الدراسات حتى الآن هو ان الاولى **مؤكدة الوقوع** فيما الثانية هي **مجرد احتمال** في ضوء الممارسة الفعلية التي ستكون للدول المتقدمة ازاء الدول النامية.

والدول العربية الاكثر **تقدماً** والتي اكتسبت بالفعل مزايا نسبيّة في الانتاج والتصدير بما فيه الانتاج الزراعي هي **المرشحة للفوز بهذه المكاسب**.

اما **الدول النامية** الاخرى فافادتها من نصوص الاتفاق مرتبطة باعادة هيكلة اقتصاداتها، وتوفير المتطلبات الاخرى لزيادة الانتاج، ورفع الكفاءة. وذلك **يتطلب وقتاً** قد يطول او يقصر في ضوء ما تساعدها وارادتها على تنفيذ الاستراتيجية التنموية التي تلائمها.

ومن جهة اخرى فان التزام الدول الصناعية المتقدمة **بروحية النظام الجديد ونصوصه** يعود بالنفع المؤكد على الدول النامية، والاّ فان بامكانها ان تضع **العراقيل** امام صادرات الدول النامية او تسعى الى صياغة شروط جديدة من شأنها ان تساعدها على القيام باجراءات حمائية مستترة وتعطل كل ايجابية بالنسبة للسلع الزراعية في الدول العربية النامية.

الى ذلك فان الآثار المتوقعة **تختلف بين دولة عربية او نامية** واخرى بسبب عدد من العوامل الخاصة بها.

ومن هذه العوامل **درجة التطور التقني** في كل دولة على حدة، ومدى **امتلاكها للمزايا النسبية** سواء لجهة الانتاج او لجهة التسويق والترويج والتعليب والتعبئة ومدى **انفتاحها واعتمادها على التجارة الخارجية** تصديراً واستيرادا، وخصوصاً مدى **اعتمادها الذاتي على احتياجاتها الغذائية**، واستيرادها الصافي من السلع الزراعية الغذائية، **وقدرة هذه الدولة** على تمويل الاستثمارات في البنى الاساسية والبحوث والتطوير والتسويق **ومدى قابلية تكيفها مع التغيرات في البنية الاقتصادية الدولية** بتوزيع الموارد بين القطاعات المختلفة ذات **التوجه الداخلي والخارجي** ومدى التعديلات الواجبة على **صعيدي الدعم وتحرير الاسعار الداخلية** لتقترب من النظم الاقتصادية الليبرالية.

وكذلك فان انتماءها الى مناطق تجارية حرة او اتحادات جمركية او اسواق اقليمية تعطيها مزايا تجارية لا تتمتع بها الدول المنفردة.

وبعبارة اخرى فان ما تبقى تحديده هو معرفة **الآثار الصافية** للاتفاق في الاقتصادات العربية منفردة ومجتمعة.

ولقد **وضع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي** والتنمية دراسة مشتركة اعتبرت الدول العربية ثلاث مجموعات : مجموعة البحر المتوسط، ومجموعة المغرب، ومجموعة الخليج.

وكذلك **وضعت دراسات اخرى** حول الموضوع عينه من قبل منظمة الاغذية والزراعة العالمية (FAO) ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ال (UNCTAD) .

وفي جميع هذه الدراسات يتبين بان اعباءً اقتصادية واجتماعية سوف تتحملها الدول النامية، وقدر بعضها المنافع الكمية التي سوف تجتلها الدول المتقدمة ولكنها لم تقدر اية من هذه الدراسات باستثناء تقديرات ال (AQAD) لسنة ١٩٩٥ للاعباء التي سوف تتحملها الدول العربية باعتبارها صافية مستوردة لمعظم السلع الغذائية.

اما تقديرات ال (AQAD) الكميّة فلقد اشارت الى ما يلي :

(١) تأكد من وجود عجز غذائي عربي للسلع الغذائية الاساسية.

(٢) ان الاعباء الملقاة على الدول العربية والمذكورة في هذه التقديرات محتسبة فقط على اساس **ارتفاع الاسعار العالمية من دون الاخذ** بالاعباء الناتجة عن **خفض الرسوم الجمركية او تدنّي حجم الصادرات** الزراعية العربية.

واذا ما استعرضنا نتائج الدراسات التي قامت بها المنظمات الدولية المذكورة اعلاه، فاننا نجد ما يلفت الانتباه على السعر واذا ما اخذنا تخصيصاً دراسة البنك الدولي نجد بان المكاسب التي سيحققها الاقتصاد الدولي نتيجة لتطبق الاتفاق بعد عشر سنوات قدرت ب ٩٦ مليار دولار سنوياً و ٦١,٥ ٪ منها لعالم الدول الصناعية فيما ستتحمل الدول الافريقية وبعض الدول الآسيوية خسارة ولو متواضعة من أصل ناتجها المحليّ.

وقدرت "الغات" في احدى دراساتها هذه المكاسب بـ ١٩٣ مليار دولار سنوياً.

وقدرت دراسة اخرى هذه المكاسب بنحو ٢٥٨ مليار سنوياً.

وفي دراسة اجرتها A. Waston تبين بان **الرفاهية الاقتصادية** للدول النامية قد تصل الى ١,٢٪ من اجمالي الناتج القومي، وان خسائر محتمة سوف تصيب الصحراء الافريقية وبعض دول الشرق الاوسط.

وفي ضوء هذ الاحصاءات الكمية ولو تقريبية فان اعباء **عجز موازين مدفوعات الدول العربية والمتأتية من الغذاء** ستبلغ ١١,٥١ مليار دولار في مطلع القرن المقبل مقارنة بـ ١٠,٠٦ مليار دولار لفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ وهذا يعني بأن العجز العائد لارتفاع اسعار المواد الغذائية اذا ما بقيت المتغيرات الاخرى ثابتة سيزداد بمقدار ١,٤٥ مليار دولار و ١٤,٤٪ من العجز في الفترة السابقة أي ان هذا العجز فيما لو لم يطبق الاتفاق في الدول العربية كان سيتنخفض الى نحو ٦,٩٪ .

وبمعنى آخر وعلى الرغم من ان اتجاه اسعار السلع الغذائية سوف يذهب الى الارتفاع في حالة عدم تطبيق المعاهدة الا ان ارتفاعها سيكون ادنى في العديد من السلع الغذائية ونتيجة لذلك فان انخفاضا مقداره ٧٤٥ مليون دولار يمكن تحقيقه سنة ٢٠٠٠ مقارناً بمثيله في حالة عدم تطبيق الاتفاق.

وفيما يلي حجم العجز الغذائي العربي في مطلع القرن المقبل موزعاً على الشكل التالي :

	فترة ٨٧-٨٩	عام ٢٠٠٠ بدون اتفاق	عام ٢٠٠٠ بتأثير الاتفاق
القمح	٢٧٩٤ مليون دولار	٢٧١٠ مليون دولار	٢٩٠٣مليون دولار
الارز	٧٦٩	٨٢٣	٨٨٤
الذرة	٧٠٤	٧٢٥	٧٥٣
الشعير	٦٦٧	٦٤٧	٧٠١
الزيوت والشحوم	١٢٢٦	١١٧٧	١٢٢٦
لحوم صحراء	١٥٤١	١٦٨٧	١٨٢٣
لحوم بيضاء	٤٣٧	٤٥٩	٤٩٨
حليب سائل	١٩٢٦	٢٥٤٣	٢٧١٥
	١٠٠٦٤ مليون دولار	١٠٧٧٠ مليون دولار	١١٥١٥ مليون دولار

ويعزي هذا العجز الى الامور التالية :

- القصور في الانتاج الزراعي المتأني من انحرافات الاسعار الزراعية.
- سياسات الاقتصاد الكلّي غير المناسبة (ضد الزراعة) وعليه فان سياسات اتفاق اوروغواي لن تستفيد منها الدول العربية على الاقل في المدين القصير والمتوسط. وذلك باستثناء الدول النفطية التي تتميز بوضع خاص.

ثالثاً : ماذا عن المستقبل ؟

وبعبارة أخرى فان فجوة الغذاء العربية آخذة بالاتساع وستتسع اكثر في حال تطبيق اتفاق "اوروغواي" فماذا عن المستقبل؟ وكيف عليكن تحقيق تدني هذا العجز؟ ومتى يمكن تحويل اعباء الاقتصاد الزراعي العربي الى منافع.

بالرغم من صعوبة الاجابة الدقيقة وهي تتطلب دراسات معمقة يمكن التعميم كما يلي:

(٣) ان هذا الواقع يمكن بان يتسم بالتفاؤل فيما لو حصل تغيّر هيكلي في القطاع الزراعي فيزداد حجم الناتج الزراعي العربي، بحيث يمكن تشغيل الموارد في اطار استخداماتها البديلة خصوصا عبر الحدود القطرية حيث يمكن زيادة ناتجها الحدّي وتدني تكاليفها فنصل الى تركيب محصولي يتسم بالميزة النسبية وقدرة تنافسية على صعيد الاقتصاد الدولي.

وعليه ماذا يترتب على الدول العربية ان تقوم به لمواجهة مرحلة عالية انضمامها للغات. سيّما وان هذا الانضمام بات امراً محتماً والاحجام عنه دونه الصعوبات والعزلة والانتقامات واجراءات التعسّف الدولية؟

(١) الانضمام حتمي إذن فلنقم به، ولنسع الى تخفيف الخسائر المترتبة عليه، وتعظيم المنافع المحكنة منه وتحويل الفرص المحتملة الى فرص فعلية.

(٢) التعاون مع جميع الدول النامية وصولاً الى التدرّج في خفض التعريفات على الدراسات الزراعية لفترات اطول والمحافظة على بعض القيود التعريفية الحمائية، بما في ذلك دعم الصادرات.

(٣) تفضيل المنتجات المحلية على المنتجات البديلة.

(٤) المتابعة الجدية لالتزام الدول الاخرى وخصوصا الدول المتقدمة بنصوص النظام الجديد.

(٥) المطالبة بالتعويض على الدول النامية والاقل نمواً المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء، وذلك عن الارتفاع الحاصل في اسعار المواد الغذائية .

(٦) البحث عن أفضل تمثيل للدول العربية في المجالس واللجان والهيئات التابعة لمنظمة التجارة العالمية خصوصاً عند دخول المنظمة في المفاوضات الحساسة حول قوانين العمل واجراءات البيئة.

(٧) رفع مستوى الكفاءة الانتاجية.

(٨) تعزيز شؤون البحث والتطوير التقني والتدريب وربطها بالمؤسسات الانتاجية.

(٩) مراجعة القوانين الضرائبية والرسوم، بما يحدّ من اثرها السلبي على تكلفة المنتوجات وبالتالي على قدرتها التنافسية.

(١٠) جمع المعلومات طبقاً للطرق المعلوماتية الحديثة ووضعها بتصرف الوحدات الانتاجية والتجار والشركات والتعاونيات.

(١١) **واخيراً، بل اولاً واخيراً، التعجيل في انشاء "غات" عربية** وعدم السماح بان يذهب القرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي في ٢٠ شباط ١٩٩٧ في القاهرة الى حيث سبقته قرارات اخرى مماثلة.

فلا بد بان يكون للعرب منطقة عربية حرّة في خلال عشر سنوات، على غرار اوروبا الموحدة واميركا الشمالية (النافطا) والمنتدي الباسيفيكي الاسيوي وفي قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي ما يضع الدول العربية على السّكة المؤدية الى الكثير من مشاكلها الاقتصادية ليس فقط على صعيد منظمة التجارة العالمية وحسب لكن ايضاً على صعيد التعاون الاقتصادي العربي الداخلي الذي يعتبر المدخل الاساسي والكبير لعالم عربي متماسك وقوي ومن ضمنه، لزراعة مزدهرة قادرة على توفير اكبر نسبة من الامن الغذاء العربي في العقود المقبلة من الزمن